م0610-09/01/(05/23)/06-د(10581)

الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

الاجتماع التاسع لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP)

—

ورقة معلومات

الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030

الأمانة العامة، 29-30 مايو/ أيار 2023

الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

ورقة معلومات حول
الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030

الخلفية:

تم اعتماد خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 بالإجماع من قبل قادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمر القمة الذي عقد في سبتمبر 2015. تم البدء في تنفيذها في يناير 2016 لتعمل البلدان حتى عام 2030 على تحقيق أهداف هذه الخطة، مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود، حيث يتمثل الهدف الأسمى لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في "ألا يخلف الركب أحداً وراءه".

تعد خطة التنمية المستدامة 2030 تعهد طوعي بالعمل، وهي غير ملزمة قانونياً. وتقع مسؤولية وضع الأولويات الوطنية والتنفيذ على الحكومات بالشراكة مع كل الأطراف المعنية، ويتم متابعة تنفيذها بصفة دورية كل عام من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة HLPF.

تتألف الخطة من عدة أقسام متكاملة غير قابلة للتجزئة؛ حيث يشتمل الإعلان على: المقدمة، والرؤية، والمبادئ والالتزامات المشتركة، والخطة الجديدة، وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ووسائل التنفيذ والشراكة العالمية، والمتابعة والاستعراض. وتتضمن الديباجة رؤية واضحة وطموحة تضع الناس والكوكب والازدهار في جوهرها. وتحتوي الخطة على: 17 هدف (لكل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية)، و169 غاية/ مقصد، و231 مؤشر. وتشتمل الغايات المدرجة تحت كل هدف على وسائل التنفيذ، إضافة إلى الهدف 17 المخصص لـ"تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة".

البنية الثلاثية لأهداف خطة 2030:

1. **الهدف:** هو الأساس، وهو يمثل النتيجة النهائية المراد الوصول إليها، ويتم قياس التقدم والنجاح نسبةً إليه.
2. **الغاية:** وهو الهدف الوسيط الذي يفترض أن يتم العمل على إنجازه للوصول إلى تحقيق الهدف الأساسي بالتضافر مع الغايات الأخرى.
3. **المؤشر:** هو أداة لقياس التقدم بالنسبة إلى الغاية المحددة بشكل مباشر، ولقياس التقدم في تحقيق الهدف بشكل غير مباشر.

.....

مكونات خطة التنمية المستدامة 2030 وعلاقتها بالهجرة:

تحدد الديباجة خمس مكونات رئيسية تركز عليها خطة 2030: **الناس** وهو المكون الاجتماعي، **الازدهار** وهو المكون الاقتصادي، **الكوكب** وهو المكون البيئي، **السلم** وهو المكون السياسي، **الشراكة** وهو المكون الثقافي. وتتقاطع الهجرة بشكل كبير مع هذه المكونات الخمس كما يلي:

1. **الناس:** حيث يتمثل هدف الخطة في عدم ترك أحد خلف ركب التنمية، وهذا يشمل بمفهومه جميع الناس بمن فيهم المهاجرين واللاجئين. وبالتالي فإن تحقيق خطة 2030 يتطلب تمكين المهاجرين، وحماية حقوقهم، وضمان ظروف عمل لائق لهم، وإدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بغض النظر عن حالتهم (إن كانوا نظاميين أم غير نظاميين).
2. **الازدهار:** تعتبر التحويلات مصدراً مهماً للدخل في المنطقة العربية، حيث تلقت المنطقة العربية حسب التقديرات تحويلات مالية بقيمة 57,9 مليار دولار في عام 2020، أي نسبة 8% من التدفقات العالمية. كما أن التحويلات المالية من المنطقة هي أيضاً مصدر للدخل للدول خارج المنطقة، حيث تعد المنطقة العربية واحدة من أعلى المناطق المرسلة التحويلات في العالم، حيث أرسل المهاجرون في المنطقة ما يقدر بنحو 119 مليار دولار في عام 2019، أي ما يعادل 24% من الإجمالي العالمي.[1]
3. **الكوكب:** يمكن أن تهدد التغيرات البيئية والمناخية السكان، مما يدفع الكثيرون إلى الهجرة والنزوح لمواجهة تداعيات هذه التغيرات البيئية، حيث أثبتت الدراسات أن التغيرات البيئية والكوارث الطبيعية قد لعبت دوراً في كيفية توزيع السكان على كوكب الأرض على مدار التاريخ. وفي المنطقة العربية، يكتسب الجانب البيئي اهتماماً متزايداً، فعلى سبيل المثال تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 6% من سكان العالم في حين يتوفر فيها أقل من 2% من إمدادات المياه المتجددة في العالم، وهي المنطقة الأكثر جفافاً في العالم. ومن المتوقع أن يؤدي التغير المناخي إلى مزيداً من الارتفاع في درجات الحرارة والانخفاض في نسب المياه مما سيؤثر على جميع مناحي الحياة ويشكل عاملاً من عوامل الدفع نحو الهجرة والنزوح في المنطقة.[2]
4. **السلم:** يشكل غياب السلم وانتشار النزاع في عدد من دول المنطقة محرك بارز للهجرة والنزوح. وتستضيف المنطقة العربية ما يقرُب من نصف لاجئي العالم. ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد بلغ إجمالي عدد اللاجئين المسجلين في المنطقة العربية حتى أبريل 2022 حوالي 3,7 مليون شخص من بينهم أكثر من 170 ألف طالب لجوء[3]، بالإضافة إلى ما يقرُب من 5,9 مليون لاجئ فلسطيني تساعدهم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).[4]

---

[1] تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021: بناء مستقبل أفضل للاجئين والمهاجرين في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2021.

[2] انظر البنك الدولي: http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/numbers-facts-about-water-crisis-arab-world
انظر أيضاً: World Bank (2021) *Groundswell: Acting on Internal Climate Migration, Part II*, The World Bank, Washington DC.

[3] نشرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجامعة الدول العربية، العدد الأول، خريف 2022.

[4] أحدث رقم منشور عن عدد اللاجئين الفلسطينيين على موقع الأونروا: اللاجئين الفلسطينيين | الأونروا(unrwa.org)

5. **الشراكات:** تتشابه خطة التنمية المستدامة مع الإدارة الجيدة للهجرة في الاعتماد على إنشاء شراكات قوية على المستويات الدولية والوطنية ودون الوطنية مع المنظمات الدولية وعمليات التشاور الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأرباب العمل والنقابات وجمعيات المهاجرين والأكاديميين وغيرهم من أصحاب المصالح. وقد شاركت الدول العربية في عمليات دولية بشأن الهجرة (على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية وبين الأقاليم والثنائية).

وهنا تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

- أنه من الممكن زيادة جودة وحجم الأثر الإيجابي للهجرة على التنمية في مجتمعات المنشأ والعبور والمقصد، لضمان الكرامة والمساواة لجميع البشر ليتمتعوا بحياة مزدهرة وسعيدة في بيئة سليمة ومستدامة. حيث يمكن لحوكمة الهجرة أن تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا اتبعت سياسات شاملة وحسنة الإدارة، تحرص على تمكين المهاجرين من النساء والرجال وحماية حقوقهم وضمان ظروف العمل اللائقة بهم وتوفير الخيارات والحريات لهم، حيث أن التنقل البشري يمكن أن يحمل مكاسب ضخمة للدول والمهاجرين على حد سواء مما يسهم في التنمية في بلدان المنشأ والمقصد ومجتمعاتها المحلية.
- إن للهجرة والنزوح آثار بالغة الأهمية على نتائج التنمية المستدامة، كما يعتبر المهاجرون واللاجئون والنازحون في كثير من الأحيان من الفئات السكانية المعرضة للمخاطر التي ينبغي النظر في احتياجاتها بحيث "لا يتخلف أحد عن الركب"، وهو مبدأ رئيسي من مبادئ خطة عام 2030.
- يتجلى الدور الهام للتنقل البشري في سياسات التنمية في المنطقة العربية في أن جميع أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في المنطقة العربية تشمل إشارات لبرامج عن الهجرة واللاجئين والهجرة العائدة. ويمكن أن تساهم الهجرة في التنمية المستدامة عندما تدار السياسات جيداً.
- إن الحوكمة الرشيدة للهجرة ومقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة هي أيضاً ذات صلة بالعمليات التي يقوم عليها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة:

تم إدراج الهجرة لأول مرة في الإطار الإنمائي العالمي في هدف صريح ضمن خطة التنمية المستدامة 2030 والمتمثل في الهدف 10، الغاية رقم (**10.7**) بشأن ***تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة***"، والغاية رقم (**10.ج**) بشأن "***خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030***". وذلك اعترافاً بالدور الأساسي الذي تؤديه الهجرة في الإسهام الإيجابي في التنمية المستدامة حين يتم إدارتها بشكل جيد.

كما تتضمن خطة التنمية المستدامة عدة أهداف إضافية ذات صلة بالهجرة (مرفق جدول بالأهداف ذات الصلة بالهجرة). ويمكن أن يتم تنفيذ هذه الأهداف كلها من خلال تصنيف البيانات بناءً على حالة الهجرة.

.....

دور المؤسسات الحكومية وصناع القرار في حوكمة الهجرة وتحقيق التنمية المستدامة:

يتمثل دور المؤسسات الحكومية وصناع القرار في حوكمة الهجرة وتحقيق التنمية المستدامة في:

1. مراجعة السياسات التنموية والاجتماعية والاقتصادية المعتمدة للتأكد من إدماج الهجرة والمهاجرين فيها واقتراح سياسات جديدة تأخذ هذا البعد في اعتبارها.
2. وضع برامج تنفيذ الخطط ورصد الموازنات المطلوبة لذلك للتأكد من ترجمة السياسات على أرض الواقع، ومراقبة التنفيذ وتقييم التقدم المحرز.
3. إيجاد آليات لضمان التنسيق والتعاون الوثيق بين المؤسسات الحكومية المعنية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.
4. إشراك الجهات غير الحكومية ذات الصلة في عملية صياغة السياسات ومراقبة تنفيذها وتقييمها، وذلك لضمان سياسات أكثر شمولية وفعالية.
5. رفع الوعي حول موضوع علاقة الهجرة بالتنمية لكسر الصور النمطية السلبية عن الهجرة وتفعيل دور المهاجرين في تحقيق التنمية المستدامة.
6. الاستناد إلى الأسس العلمية في صياغة السياسات التي تعتمد على تطوير بيانات قائمة على الأدلة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة (حسب الدخل والجنس والسن والانتماء العرقي ووضع المهاجر)، وتجميع هذه البيانات وتحليلها، وتنمية قدرات العاملين في أجهزة الإحصاء الوطنية في هذا المجال.
7. الوعي بأهمية الحوكمة متعددة المستويات، فالإدارة الفعالة للهجرة تشمل مستويات حكومية مختلفة، بما في ذلك على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والثنائية والعالمية، وللهيئات دون الوطنية مثل البلديات دور كبير في تلبية احتياجات المهاجرين والنازحين وفي إشراكهم في عملية التنمية.
8. المشاركة بفعالية في اللقاءات الثنائية والمنتديات الإقليمية والعالمية وذلك لإظهار أولويات الدولة والتحديات التي تواجهها والعمل على إيجاد الحلول.

الاتفاقين العالميين للهجرة واللاجئين وخطة التنمية المستدامة 2030

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وخطة التنمية المستدامة 2030:

- تعد خطة التنمية المستدامة 2030 أحد الأسس التي بُني عليها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، حيث تضمنت ***المبادئ التوجيهية*** للاتفاق النص على أنه "يرتكز على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويستند إلى إدراكه بأن الهجرة واقع متعدد الأبعاد له أهمية كبرى بالنسبة للتنمية المستدامة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد، وهو ما يتطلب اتخاذ تدابير استجابة متسقة وشاملة. وتسهم الهجرة في تحقيق نتائج إنمائية إيجابية وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، خاصةً عندما تدار بشكل صحيح. ويهدف الاتفاق العالمي إلى الاستفادة من إمكانات الهجرة من أجل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن أثر هذا الإنجاز على الهجرة في المستقبل".

- تضمن ***الهدف الأول*** للاتفاق العالمي بشأن "***جمع بيانات دقيقة ومصنفة واستخدامها كأساس للسياسات القائمة على الأدلة***" ضمن الإجراءات التي يستند إليها النص على: "جمع وتحليل واستخدام البيانات المتعلقة بآثار الهجرة وفوائدها، فضلاً عن مساهمات المهاجرين والمغتربين في التنمية المستدامة، بهدف الاسترشاد بها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وما يتصل بها من استراتيجيات وبرامج على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي".
- تضمن ***الهدف الثاني*** بشأن ***تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي***" الالتزام بضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذاً تاماً، وكذلك الالتزام بخلق ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية مواتية لأن يعيش الناس حياة سلمية ومنتجة وقابلة للاستمرار في بلادهم ويلبون أمانيهم الشخصية، مع كفالة ألا يجبرهم اليأس والبيئات المتردية على السعي لكسب العيش في مكان آخر من خلال الهجرة غير النظامية.
- تضمن ***الهدف التاسع عشر*** بشأن ***"خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان***" ضمن إجراءاته ضمان التنفيذ الكامل والفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 عن طريق تعزيز وتيسير الآثار الإيجابية للهجرة من أجل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.
- تضمن ***الهدف العشرون*** بشأن ***تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين***" ضمن إجراءاته وضع خارطة طريق لخفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3%، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5% بحلول عام 2030 تماشياً مع الغاية 10-ج من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- في الجزء الخاص ***بالمتابعة والاستعراض***، تم النص على أن يكون منتدى استعراض الهجرة الدولية المنبر العالمي الحكومي الدولي الرئيسي للدول الأعضاء لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ جميع جوانب الاتفاق العالمي وتبادل المعلومات بشأنه، بما في ذلك جوانبه المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبمشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

<u>الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وخطة التنمية المستدامة 2030:</u>

- تستند خطة التنمية المستدامة 2030 على الالتزام بـ ***ألا يخلف الركب أحداً وراءه***" (الفقرة 4 من المقدمة). كما تضمنت النص على أنه ***لابد من تمكين الضعفاء. ويشمل من تراعى احتياجاتهم في الخطة ... اللاجئين والمشردين داخلياً والمهاجرين***" وغيرهم (الفقرة 23). وينعكس هذا الالتزام والرؤية في الاتفاق العالمي للاجئين.
- يركز ***برنامج العمل*** الخاص بالاتفاق العالمي للاجئين في الجزء المتعلق بالمجالات المحتاجة للدعم على " ***تلبية الاحتياجات ودعم المجتمعات المحلية***". ويوضح في هذا الجزء أن إدارة وضع اللاجئ إدارة محكمة كثيراً ما تعتمد على قدرة المجتمع المحلي المضيف على الصمود. ويزداد أيضاً الاعتراف بالتحديات الإنمائية التي تثيرها حالات اللاجئين الكبرى والمزايا التي يتيحها النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمشترك في المناطق المضيفة للاجئين الذي يمكن أن ينتفع منه الجميع، تمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويمكن أن يساعد الاتفاق العالمي في استقطاب الدعم حتى لا يتخلف اللاجئون والمجتمعات المضيفة عن ركب التقدم المحرز في البلد المعني صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يوضح هذا الجزء أيضاً أهمية عمل الجهات الإنمائية الفاعلة بطريقة مكملة لأنشطة المساعدة الإنسانية – ودون التأثير عليها – لضمان مراعاة التأثير الناجم عن حالة لاجئين كبرى في البلد المضيف في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية وسياساتها على نحو يعود بالفائدة المباشرة على المجتمعات المضيفة واللاجئين. وتمثل روح الشراكة، وأولوية القيادة والملكية على الصعيد القطري، وحشد الاستجابات الدولية القابلة للتنبؤ والمتسقة مع استراتيجيات التنمية الوطنية ومع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عوامل رئيسية لتحقيق الاستدامة. وفي نفس الوقت يجب أن تكون البلدان المضيفة قادرة على

الاعتماد على موارد إنمائية إضافية تكفل ألا تعاق مسيرة المجتمعات المحلية المتضررة من حالة لاجئين بعينها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- هناك خمسة عناصر في الاتفاق العالمي للاجئين ذات أهمية خاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن الاتفاق العالمي يعمل على:
  1. وضع تدابير ملموسة لتقاسم المسؤولية وتخفيف الضغط على البلدان التي تستضيف غالبية اللاجئين؛
  2. السعي إلى تقريب العمل الإنساني والتنموي؛
  3. توفير طرق لخلق فرص العمل وسبل العيش؛
  4. ضمان أن اللاجئين والمجتمعات المضيفة أنفسهم يجب أن يكونوا في صميم عملية صنع القرارات المتعلقة باللاجئين؛
  5. دعوة المجتمع الدولي ككل إلى اتخاذ مبادرات أوسع لمنع الصراع وبناء سلام دائم.

آليات المتابعة والاستعراض لأهداف خطة التنمية المستدامة 2030

- تسترشد عمليات المتابعة والاستعراض على جميع المستويات بمجموعة من ***المبادئ*** المتمثلة في:

1. الطبيعة الطوعية لهذه العملية التي تمسك بزمامها البلدان وتأخذ في الحسبان اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية؛
2. رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات العالمية؛
3. التوجه طويل الأجل وتحديد الإنجازات والتحديات والثغرات وعوامل النجاح ومساعدة البلدان في اتخاذ خيارات سياساتية مستنيرة وتعبئة وسائل التنفيذ والشراكات اللازمة؛
4. الطبيعة المفتوحة والجامعة والتشاركية والشفافة للعملية؛
5. محورها الناس، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، واحترام حقوق الإنسان، والتركيز بوجه خاص على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً وتخلفاً عن الركب؛
6. الاستناد إلى الأطر والعمليات القائمة وتفادى الازدواجية ومراعاة الظروف والقدرات والاحتياجات والأولويات الوطنية؛
7. توخي الدقة والاستناد إلى الأدلة والاسترشاد بتقييمات وبيانات قطرية عالية الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية؛
8. تعزيز الدعم الموجه لبناء قدرات البلدان النامية؛
9. الاستفادة من تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.

- تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن أنشطة المتابعة والاستعراض، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويركز التقييم العام على الإنجازات الوطنية، ويستند إلى مصادر البيانات الوطنية، ويتم إعداد تقارير

لهذا الغرض. وتمكن المؤشرات المعتمدة من رصد التقدم على المستوى الوطني والعالمي. ويجب أن تتم المتابعة بشكل تشاركي مع جميع الأطراف على المستوى الوطني من مجتمع مدني وقطاع خاص وأكاديميين وغيرهم.

- تتطلب عملية المتابعة والاستعراض قيام الدول بجمع بيانات نوعية في الوقت المناسب، بحيث تستند عملية المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يسهم في العملية التي تُجرى على الصعيد العالمي.

➢ **<u>على المستوى العالمي:</u>**

- **المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة HLPF:**

- يعقد هذا المنتدى سنوياً برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ويعد بمثابة المحفل الأساسي لتوجيه القيادة السياسية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 من خلال: تبادل الخبرات، بما في ذلك التجارب الناجحة على أرض الواقع؛ وكذلك وضع توصيات لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها. ويعزز المنتدى المساءلة، بالإضافة إلى دعم التعاون الدولي.
- يوفر المنتدى كذلك فرصة للمجتمع الدولي لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف في المناطق التي توجد بها بلدان تعاني من بعض المخاطر ونقاط الضعف، مثل البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- يسعى المنتدى إلى تعزيز التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، ويوفر منبراً لإنشاء الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتعزيز التعاون الدولي للتقدم نحو تحقيق الأهداف، كما يتيح المنتدى إطاراً للمتابعة والاستعراض يتسم بالمشاركة والشفافية والتكامل على المستوى العالمي لمساعدة البلدان على تحقيق أقصى قدر من التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف ومتابعتها لضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب، ويتيح فرصة للبلدان لعرض التقدم والعقبات التي تواجهها في تنفيذ الأهداف، ويساعد في ترجمة رؤية الأهداف إلى حقيقة من خلال توفير القيادة السياسية والتوصيات وتبادل الخبرات والدروس المستفادة، ويجمع بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لمناقشة التقدم واستعراض التجارب الناجحة، كما يخلق فرصة لعمل وتطوير شراكات حول أهداف التنمية المستدامة بين أصحاب المصلحة المتعددين.

دورة المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2023:[5]

- سيعقد المنتدى هذا العام في الفترة من 10-2023/7/19، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك ضمن الجزء رفيع المستوى من المجلس.
- سيدور موضوع هذه الدورة حول "تسريع الشفاء من فيروس كورونا (كوفيد-19) والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات".

[5] يمكن التعرف على مزيد من المعلومات حول دورة المنتدى السياسي رفيع المستوى من خلال الرابط التالي: https://hlpf.un.org/2023

- سيواصل المشاركون في المنتدى مناقشة تدابير الإصلاح الفعالة والشاملة لمعالجة آثار جائحة كوفيد-19 على أهداف التنمية المستدامة، واستكشاف توجيهات السياسات القابلة للتنفيذ من أجل التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة 2030 على جميع المستويات.
- سيركز المنتدى في هذه الدورة على مراجعة الأهداف الآتية: الهدف السادس بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي؛ الهدف السابع بشأن الطاقة النظيفة بأسعار معقولة؛ الهدف التاسع بشأن الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية؛ الهدف الحادي عشر بشأن المدن والمجتمعات المستدامة؛ الهدف السابع عشر بشأن عقد الشراكات لتحقيق الأهداف. وذلك مع مراعاة عدم المساس بالطبيعة المتكاملة وغير القابلة للتجزئة والمترابطة لأهداف التنمية المستدامة.
- ستقوم 41 دولة بعرض استعراضاتها الوطنية الطوعية في هذه الدورة، من بينها 5 دول عربية هي: البحرين، والسعودية، وسوريا، والقمر، والكويت.
- تمثل هذه الدورة من المنتدى مراجعة منتصف المدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وستدعم التحضيرات الجارية لقمة أهداف التنمية المستدامة المزمع عقدها في سبتمبر/ أيلول 2023 تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة.[6]
- سيقوم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعداد ملخصاً لتوضيح الرسائل الرئيسية للمناقشات التي دارت خلال المنتدى.

- **الاستعراضات الوطنية الطوعية VNRs:**

- يتم تشجيع الدول الأعضاء على تقديم استعراضات وطنية طوعية منتظمة وشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة على الصعيد الوطني أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ***تشارك الدول العربية في الاستعراضات الوطنية الطوعية منذ عام 2016، حيث قامت 21 دولة عربية بتقديم استعراضاتها الوطنية، ومعظم هذه الدول قامت بتقديم الاستعراضات أكثر من مرة.*** ويوضح الجدول التالي الدول العربية التي شاركت في الاستعراضات وسنوات مشاركاتها:[7]

م	الدولة	سنوات المشاركة
1	المملكة الأردنية الهاشمية	2017-2022
2	الإمارات العربية المتحدة	2018-2022
3	مملكة البحرين	2018-2023
4	الجمهورية التونسية	2019-2021
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2019
6	جمهورية جيبوتي	2022
7	المملكة العربية السعودية	2018-2023

[6] يمكن التعرف على مزيد من المعلومات حول قمة التنمية المستدامة 2023 من خلال الدخول على الرابط التالي: https://hlpf.un.org/sdg-summit

[7] لمزيد من المعلومات حول الاستعراضات الوطنية الطوعية، يمكن الدخول على الرابط التالي: https://hlpf.un.org/countries

8	جمهورية السودان	2018–2022
9	الجمهورية العربية السورية	2020–2023
10	جمهورية الصومال الفيدرالية	2022
11	جمهورية العراق	2019–2021
12	سلطنة عمان	2019–2024
13	دولة فلسطين	2018
14	دولة قطر	2017–2018–2021
15	جمهورية القمر المتحدة	2020– 2023
16	دولة الكويت	2019–2023
17	الجمهورية اللبنانية	2018
18	دولة ليبيا	2020
19	المملكة المغربية	2016–2020
20	جمهورية مصر العربية	2016–2018–2021
21	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	2019

- أصدر الأمين العام للأمم المتحدة وثيقة تتضمن ***المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية***. واستكمالاً لهذه المبادئ التوجيهية، وضعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ***دليلاً لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية*** يتضمن إرشادات بشأن الاستعراضات وتنظيم الاستعراض والتحضير له والركائز الأساسية لإعداد الاستعراض وورش العمل التحضيرية والمهل النهائية لتقديم الاستعراضات إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.[8]

- **تقرير "الهجرة وخطة التنمية المستدامة: قياس التقدم":**[9]

- في 2022، نشرت المنظمة الدولية للهجرة تقريراً أوضح أنه تم إحراز تقدماً كبيراً في منهجيات بيانات الهجرة الرئيسية على المستوى العالمي، حيث تسارع التقدم في العديد من المنهجيات الحالية والجديدة، بحيث يمكن نشرها في جميع أنحاء العالم بطريقة قابلة للمقارنة، وتتحسن العديد من هذه المنهجيات الجديدة بمرور الوقت.
- كما أوضح أنه كان هناك بعض التقدم في تطوير طرق جديدة لجمع البيانات والإبلاغ عن أهداف الهجرة والتنمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وهذا يتماشى مع التقدم العام الذي تم إحرازه في جمع البيانات حول أهداف التنمية المستدامة ككل. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك فجوات ضخمة في البيانات في جميع مجالات أهداف التنمية المستدامة من حيث التغطية الجغرافية وحسن التوقيت ومستوى التصنيف. ومع أنه قد تم

[8] يمكن الاطلاع على دليل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية والمبادئ التوجيهية للأمين العام عبر الرابط التالي:
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/18061VNR_Handbook_Ar.pdf

[9] Mosler Vidal, E. and F. Laczko, 2022. Migration and the SDGs: Measuring Progress – An Edited Volume. International Organization for Migration (IOM), Geneva. (https://publications.iom.int/books/migration-and-sdgs-measuring-progress-edited-volume)

إحراز تقدم فيما يتعلق ببيانات الهجرة، إلا أن هناك ثغرات كبيرة في الأدلة، وهناك نقص في بيانات الهجرة في الوقت المناسب والقابلة للمقارنة والموثوقة والمفصلة، مما يعني أننا غير قادرين على فهم أين يتخلف المهاجرون عن الركب في أهداف التنمية المستدامة، أو الاستفادة الكاملة من فوائد الهجرة من أجل التنمية المستدامة.

- أشـــار التقرير إلى وجود انفصـــال بين المحادثات العالمية حول بيانات الهجرة والتنمية والتقدم على المســـتوى الوطني، حيث لا يزال توافر البيانات منخفضـاً. وقد يرجع ذلك إلى أن أهداف التنمية المسـتدامة قد تكون ليسـت ذات أولوية وأحياناً لا تكون مفهومة جيدًا بالنســبة للعديد من أجهزة الإحصـــاء الوطنية وأصـــحاب المصـــلحة الآخرين. ومن هنا تتضح الحاجة إلى تنمية القدرات بصورة أكبر بشأن بيانات الهجرة.
- وأوضح التقرير أنه في حين تسببت جائحة كوفيد -19 في تعطيل العديد من أدوات جمع بيانات الهجرة التقليدية المهمة – بما في ذلك التعدادات والمســـوحات الأســـرية في جميع أنحاء العالم – ظهرت العديد من التطبيقات للمنهجيات المبتكرة.
- توصـل التقرير إلى مجموعة من النقاط تتلخص فيما يلي: أن تكاليف التوظيف مازالت مرتفعة، وأن إدارة الهجرة تختلف اختلافاً كبيراً حول العالم، وأن الهجرة اليوم أبعد ما تكون عن الأمان، وأن العدد الإجمالي للاجئين زاد في الســـنوات الأخيرة، وأنـه في حين أن الهجرة يمكن أن تكون أداة قويـة للحـد من الفقر إلا أن العـديـد من المهاجرين أنفســـهم يعيشـــون في فقر، وأنه بينما يمكن للهجرة في بعض الأحيان أن تحســـن من توفير الغذاء للآخرين إلا أن بعض المهاجرين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أكثر من غير المهاجرين، وأن المهاجرين قد يحصلون على فرص تعليمية مختلفة، وأن المهاجرين لا يتمكنون في كثير من الأحيان من الوصول إلى خدمات الرعاية الصـــحية بشـــكل مناســـب، وأنه بينما تســـاهم الهجرة في النمو في المدن حول العالم فإن العديد من المهاجرين في الحضـر يعانون من ظروف معيشـية أسـوأ من غير المهاجرين، وأن المهاجرين يلعبون دوراً هاماً في تعزيز التنمية المســـتدامة، وأن هناك ديناميات معقدة في الاتجار بالبشـــر مرتبطة بنوع الجنس والعمر، وأن هناك العديد من الأطفال المهاجرين الذين يحتاجون إلى تدخلات ســـياســـية محددة، وأن عدد النازحين آخذ في الازدياد ولدى العديد منهم احتياجات ملحة، وأن عمليات النزوح المرتبطة بالكوارث قد زادت.
- ويحتوي التقرير على العديد من الاقتراحات المحددة والملموســـة حول كيفية تحســـين بيانات الهجرة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة المحددة (على سبيل المثال دمج بيانات النزوح في أنظمة المعلومات المتعلقة بالكوارث لتحسين فهم آثار تغير المناخ على التنقل).

.....

➢ **<u>على المستوى الإقليمي العربي:</u>**

يتم تنظيم مجموعة من الفعاليات والأنشطة المعنية بخطة التنمية المستدامة 2030 على المستوى الإقليمي العربي، على رأسها ***المنتدى العربي للتنمية المستدامة*** الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، ***والأسبوع العربي للتنمية المستدامة*** الذي تنظمه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع جهات عربية وأممية. وفيما يلي عرضاً لأبرز هذه الفعاليات.

- **المنتدى العربي للتنمية المستدامة:**

– المنتدى العربي للتنمية المستدامة هو الآلية الإقليمية الرئيسية المعنية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراض التقدم المحرز في المنطقة العربية على هذا المسار، وهو ملتقى سنوي إقليمي رفيع المستوى، لمناقشة سبل التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المعنية في متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

– تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بتنظيم هذا المنتدى، حيث أنها الجهة الأممية المكلفة بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وينظم المنتدى العربي في إطار شراكة وطيدة بين الإسكوا وجامعة الدول العربية، بصفتها شريكاً رئيسياً في دعم تنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة العربية. والمنتدى هو جهد مشترك بين آلية التنسيق الإقليمي وفريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو ينظم تنفيذاً لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى زيادة الاتساق والتآزر ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي. وفي كل عام، تتألّف فرقة عمل مشتركة، تضم ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها العاملة في المنطقة العربية، فضلاً عن جامعة الدول العربية، تتعاون فيما بينها على تنظيم المنتدى.

– يمثل المنتدى صوت المنطقة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة، من خلال النتائج التي يتوصل إليها. ويصدر المنتدى العربي تقريراً يتضمن أهم الرسائل المنبثقة من الحوار الإقليمي حول الفرص والتحديات المتعلقة بتنفيذ خطة عام 2030، ويبين التقدم المحرز باتجاه تحقيق أولويات التنمية المستدامة.

– ويتبع المنتدى العربي نهجاً تشاركياً، فهو يضم ممثلين رفيعي المستوى عن الوزارات والجهات المعنية بوضع الخطط اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030 وبمتابعة التقدم المحرز في هذا الشأن، وممثلين عن البرلمانات العربية وعن مجموعة واسعة من المنظمات الإقليمية والدولية وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية ووسائل الإعلام، وغيرها.

– حُدّد دور هذا المنتدى وعضويته في إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الصادر عن الدورة 29 للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي عقدت في ديسمبر/ كانون أول 2016 بالدوحة.

- تم إعداد 17 ورقة خلفية لدورات المنتدى التي عقدت بين عامي 2021 و2023، بهدف تحليل أثر جائحة كوفيد-19 على التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتدابير التي اتخذتها الحكومات على سبيل الاستجابة، والتوصيات التي صدرت في السياسات للمضي قدماً.[10]
- تضم أنشطة المنتدى الاجتماعات التحضيرية والمشاورات الإقليمية التي تسبقه، وورش عمل الاستعراضات الوطنية الطوعية، إلى جانب الاستعراضات السنوية لأهداف التنمية المستدامة.

دورة المنتدى العربي للتنمية المستدامة عام 2023:

- عقدت الدورة الأخيرة من المنتدى في الفترة من 14-16 مارس/ آذار 2023 ببيروت برئاسة مملكة البحرين.
- دار موضوع المنتدى هذا العام حول "حلولٌ وعمل"، وركزت المداولات على أهداف التنمية المستدامة التي يستعرضها المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2023، السابق الإشارة إليها، كما يناقش المنتدى أهدافاً وأولويات إقليمية أخرى، ولا سيما الفقر وعدم المساواة والمساواة بين الجنسين.

- **تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017: "الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030"[11]:**

- أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة العدد الثاني من تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2017، وذلك تحت مظلة مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية12 وبالتعاون مع الوكالات الأعضاء فيها.
- يتضمن التقرير ثلاثة فصول؛ يتناول الفصل الأول اتجاهات الهجرة في المنطقة العربية، ويتناول الفصل الثاني التطورات في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية، ويركز الفصل الثالث على ***تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة***.
- خلص التقرير إلى مجموعة من العناصر الرئيسية لحوكمة الهجرة تتمثل في: أهمية أن يكون تمكين المهاجرين في صلب خطط الحوكمة جميعها، وأن أهداف التنمية المستدامة المترابطة تستلزم نهجاً شمولياً، وأن حوكمة الهجرة لا تقتصر على سياسات الهجرة بالمعنى الضيق، وأن التعاون بين المؤسسات أساسي لحوكمة الهجرة الشاملة. كما أكد التقرير على أهمية النظر في الاحتياجات والقدرات الخاصة بالمجموعة وبكل من الجنسين، وأن خطط الحوكمة القائمة على الأدلة تستلزم معلومات موثوقة، وأن حوكمة الهجرة لا تقتصر على المهاجرين، وأنها تُعنى بالنتائج والآثار، وأن المطلوب هو حوكمة متعددة المستويات.

---

[10] يمكن الاطلاع على الأوراق الخلفية لدورات المنتدى العربي للتنمية المستدامة من خلال الدخول على الرابط التالي:
https://www.unescwa.org/ar/resources?keywords=%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9+&type=All

[11] يمكن الاطلاع على التقرير من خلال الرابط التالي:
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/2017-situation-report-international-migration-arabic_2.pdf

[12] أُنشئت مجموعة العمل حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية عام 2013 برئاسة كل من جامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وعضوية 16 وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وقد استمرت هذه المجموعة في العمل حتى عام 2020، حيث حل "الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية" محلها منذ ذلك الوقت.

جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مجال متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

للأمانة العامة لجامعة الدول العربية العديد من الجهود في مجال متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، حيث تعمل قطاعات الأمانة العامة وإداراتها المختلفة في هذا الشأن كلٌ في مجال اختصاصه، ومن بينها إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة التابعة لقطاع الشؤون الاجتماعية والتي تتولى الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء. وحرصاً على إيلاء التنمية المستدامة الاهتمام الكافي، قامت الأمانة العامة في عام 2015 بإنشاء إدارة جديدة داخل هيكلها التنظيمي وهي "إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي". وفيما يلي عرضاً موجزاً لأهم الجهود في هذا المجال.

- **الأسبوع العربي للتنمية المستدامة:**

- يعتبر الأسبوع العربي للتنمية المستدامة هو الفعالية الأكبر والأهم التي تتناول أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية بشكل شامل، والهدف من تنظيم جامعة الدول العربية للأسبوع العربي للتنمية المستدامة هو دعم خطط تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية من خلال ملاقاة الخطة الأممية في رؤيتها للتعامل مع قضايا التنمية المستدامة، كما أنه يهدف إلى استكشاف التحديات واستشراف الفرص في تحقيق أبرز الأهداف التي يتعلق بها مستقبل المجتمعات العربية، وتوفير إطار عربي جامع للبحث في قضايا التنمية المستدامة.
- نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) 4 دورات من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة؛ حيث عقدت الدورة الأولى خلال الفترة من 14-2017/5/17، والثانية خلال الفترة من 19-2018/11/22، والثالثة خلال الفترة من 3-2019/11/6، والرابعة خلال الفترة من 13-2022/2/15، وذلك بجمهورية مصر العربية وبرعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي. ويتم تنظيم هذا الحدث بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية والبنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.
- يشارك في الأسبوع العربي للتنمية المستدامة مجموعة من الوزراء وعدد من البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى عدد كبير من الشخصيات الدولية والعربية والمصرية رفيعة المستوى، إلى جانب المنظمات العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، ومنظمات إقليمية ودولية وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص وعدد من الأكاديميين والإعلاميين والبرلمانيين.
- تتناول الجلسات المختلفة خلال الأسبوع كافة القضايا التي تهم المنطقة العربية في إطار متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، كما يتم تنظيم عدد من الفعاليات الجانبية لمناقشة قضايا ذات أهمية خاصة للمنطقة العربية.
- وفي النسخة الرابعة للمنتدى، تم إطلاق تقرير "تمويل التنمية المستدامة في مصر"، والشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، والمبادرة العربية للقضاء على الجوع. كما تم تنظيم "منتدى التعافي الشامل.. الرفاه وجودة الحياة"، ومائدتي حوار حول "التنسيق بين اتفاقيات المناخ في منتصف الطريق" وحول "المبادرة الإقليمية لترابطات المناخ".

- **اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية:**

– أُنشئت اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية بموجب القرار رقم 2134 بتاريخ 16 فبراير/ شباط 2017 الصادر من قبل المجلس الاقتصادي الاجتماعي في دورته العادية 99.

– تتألف اللجنة بصفة أساسية من كبار المسؤولين ممثلي الدول الأعضاء من نقاط الاتصال المعنيين بملف التنمية المستدامة من طرف دولهم، وذلك لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية. وتعقد اللجنة اجتماعين كل عام خلال شهري يونيو/ حزيران، وديسمبر/ كانون الأول، بناءً على دعوة من الأمانة العامة وذلك قبل اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

– تتولى الأمانة العامة (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) مهمة تنظيم اجتماعات اللجنة التي عَقَدَت 12 اجتماعاً منذ إنشائها آخرها بتاريخ 2022/12/7.

– تساعد اللجنة على نشر الوعي بأهداف التنمية المستدامة وقيادة عجلة التنمية في المنطقة العربية، كما أن أعضاؤها هم المسؤولون عن تحقيق المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية من خلال مساهماتهم الفاعلة في اتخاذ القرارات وصنع السياسات المبنية على أسس علمية دقيقة.

– قامت اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية بتشكيل اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية، والتي عقدت 7 اجتماعات منذ إنشائها آخرها بتاريخ 2022/7/20. كما تم إنشاء اللجنة الفرعية لذوي العلاقة المتعددين لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية، والتي عقدت اجتماعين حتى الآن بتاريخ 2022/10/17، و2022/12/7.

جهود الأمانة العامة في مجال
أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات الصلة بالهجرة

تقوم الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالعديد من الجهود في مجال أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات الصلة بالهجرة، وذلك من خلال الآليات التي أنشأتها لتطوير عملها وتعزيز التعاون بينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة وكذلك مع الدول العربية الأعضاء، وعلى رأس هذه الآليات عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء.

- **عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP:**

– تمثل عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء المنصة الأكثر ملائمة للعمل على: رفع الوعي وتحسين قاعدة المعرفة بالأهداف المتعلقة بالهجرة، ومتابعة جهود الدول الأعضاء في هذا المجال وتقديم الدعم الفني اللازم لها، وتعزيز التنسيق بين سياسات الدول العربية في مجال الهجرة من خلال تعزيز الحوار الإقليمي والاستفادة من التجارب الأخرى وتنفيذ برامج تدريبية وتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات، بالإضافة إلى التركيز على دعم حكومات الدول الأعضاء لوضع سياسات أكثر فعالية لاستخدام الهجرة لصالح التنمية الإقليمية العربية، ودمج المغتربين في خطط التنمية الوطنية وبناء جسور من الحوار. مع الوضع في الاعتبار عند القيام بهذا الدور الأزمات

التي تمر بها المنطقة حالياً وأهمية الاستجابة بشكل جماعي للتحديات التي تواجهها المنطقة فيما يتعلق بالهجرة والنزوح.

- قامت عملية التشاور باعتماد ***ورقة البرامج*** الخاصة بها خلال اجتماعها الثاني الذي عقد بمقر الأمانة العامة في مايو 2016. وبناءً على ما ورد في ورقة البرامج المشار إليها، تقوم عملية التشاور بمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030، وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) بصفتها اللجنة الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بمتابعة تنفيذ الأهداف في المنطقة، ومن خلال التعرف على أفضل السبل التي يمكن بها دعم الاستعراضات الإقليمية.
- تضمنت ***خطط عمل عملية التشاور منذ عام 2016*** – وآخرها خطة عمل عامي 2022–2023 – النص على تخصيص بند على جدول أعمال الاجتماعات العادية لعملية التشاور لمتابعة واستعراض جهود الدول الأعضاء لتنفيذ هذه الأهداف وتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات بهذا الشأن. إلى جانب تنظيم ندوات تعريفية و/أو ورش عمل تدريبية لرفع الوعي وتحسين قاعدة المعرفة بالأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030. كما نصت خطط العمل على الاستعانة *باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)* – بصفتها اللجنة الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بمتابعة تنفيذ الأهداف في المنطقة – وكذلك *المنظمة الدولية للهجرة* (IOM) – بصفتها الوكالة الأممية المتخصصة – لتقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء عند قيامها بتنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030.
- وبناءً عليه، تم تخصيص بند على جدول أعمال **الاجتماع الثاني لعملية التشاور** الذي عقد بمقر الأمانة العامة يومي 24–2016/5/25 لمناقشة أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات الصلة بالهجرة، حيث قامت مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعمل مداخلة حول الهجرة والتنمية المستدامة، ثم قام المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) للدول العربية بعمل عرض حول قضايا الهجرة والتنمية المستدامة، أعقبه عرض قامت به مسئولة العلاقات والسياسة العامة بالمكتب الإقليمي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط بالمنظمة الدولية للهجرة (IOM) حول الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030 وقامت بالتركيز على الهدفين 8.8 و10.7 والمؤشرات الخاصة بهما، وكيفية المتابعة والاستعراض على المستويات المختلفة (عالمياً وإقليمياً ووطنياً). وقد قامت الأمانة العامة بإعداد ملف وثائقي يحتوي على أهم الوثائق الصادرة حول خطة التنمية المستدامة 2030 والأهداف ذات الصلة بالهجرة فيها تم توزيعه خلال الاجتماع.
- وخلال **الاجتماع الثالث لعملية التشاور** الذي عقد بمقر الأمانة العامة يومي 8–2017/5/9، تم تخصيص الجلسة الأولى لمناقشة أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة، حيث قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بتقديم عرض حول الهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030، كما قامت السيدة مدير إدارة التنمية المستدامة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعمل عرض حول الهجرة والتنمية المستدامة، تبعها قيام بعض الدول العربية بعرض تجاربهم في هذا المجال وسعيهم إلى إدماج الهجرة في سياسات التنمية، ودور مؤسسات المغتربين في تنمية أوطانهم الأصلية، والتحديات التي يواجهونها والناتجة عن أزمة اللجوء، حيث تم التأكيد على أهمية إيجاد موائمة بين التنمية المستدامة وأزمة النازحين. وقد قامت الأمانة العامة بإعداد ورقة معلومات حول "أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات الصلة بالهجرة" تم توزيعها على السادة المشاركين في الاجتماع الثالث كورقة خلفية تضمنت أهم المستجدات في هذا الشأن

وآليات المتابعة والاستعراض لأهداف خطة التنمية المستدامة على المستويين العالمي والإقليمي وجهود المنظمات لمتابعة تنفيذ الأهداف في المنطقة العربية.

- وخلال **الاجتماع الخامس لعملية التشاور** الذي عقد بمقر الأمانة العامة يومي 15-2019/4/16، تم تخصيص جلسة العمل الثالثة لمناقشة أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات الصلة بالهجرة. حيث قامت كل من جمهورية السودان ومملكة البحرين باستعراض جهودهما في هذا المجال، أعقب ذلك نقاش مفتوح استفسر فيه المشاركون عن بعض الجهود التي تم استعراضها.
- وتحضيراً لهذه الجلسات التي تناقش أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة، قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية- إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بإعداد ***أوراق معلومات محدثة وملفات وثائقية*** حول الموضوع، وجدول يضم الأهداف والغايات ذات الصلة بالهجرة، إلى جانب أهم وأحدث القرارات والتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة بهذا الشأن.

- **برامج بناء وتنمية القدرات:**

- قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية- إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بتنظيم ورشة عمل بعنوان "***الهجرة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية***" لبناء قدرات المسئولين في الجهات المعنية بالدول الأعضاء يومي 16-2018/7/17 في القاهرة، وذلك في إطار تنفيذ أنشطة مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM).
- هدفت ورشة العمل إلى رفع الوعي وتحسين قاعدة المعرفة بالأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومساعدة الدول الأعضاء على تعزيز القدرات الحكومية لتحديد أولوياتها الوطنية وخططها التنفيذية في مجال الهجرة والتنمية، وتحقيق مختلف مقاصد أهداف التنمية المستدامة، وخاصة العمل على إنجاز الهدف 10.7 المتعلق تحديداً بالهجرة. وتم التركيز على الجهود والممارسات الجيدة التي تنفذها الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوسائل الممكنة لتعزيز قدرات الحكومات في تحقيق هذه الأهداف.
- ركزت ورشة العمل على تقديم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال المنظور العالمي والإقليمي والوطني، والبحث المعمق في ترابط الهجرة مع مختلف المجالات الموضوعية مثل العمل اللائق، والمهاجرين في الدول التي تشهد حالات النزاع، وحقوق المهاجرين وصحتهم، بما فيهم النساء والفتيات، وكذلك موضوع أثر التغير المناخي والتنمية الحضرية.
- وتعتزم الأمانة العامة ***تنظيم ورشة عمل لتنمية قدرات المسئولين في الدول الأعضاء بشأن الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030 خلال عام 2023***، وذلك بالتعاون مع الجهات الشريكة العاملة في المنطقة العربية. ومن بين الموضوعات التي تعتزم الأمانة العامة التركيز عليها في هذه الورشة كيفية الاستناد إلى الأسس العلمية في صياغة السياسات التي تعتمد على تطوير بيانات قائمة على الأدلة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة (حسب الدخل والجنس والسن والانتماء العرقي ووضع المهاجر)، وتجميع هذه البيانات وتحليلها.

- **تنظيم جلسة متخصصة خلال المنتدى العربي للتنمية المستدامة:**

- نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، جلسة متخصصة خلال أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة تحت عنوان "***حوكمة الهجرة في المنطقة العربية: أولويات، فرص ودروس مستفادة من الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية***"، وذلك يوم 2021/3/30 عبر تقنية الفيديو كونفرانس.
- شارك في هذه الجلسة نحو 100 مشارك يمثلون الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وهدفت الجلسة إلى تعزيز إدماج الهجرة في خطاب التنمية وأطر العمل والجهود المبذولة، خاصةً في ظل جائحة كوفيد-19، وذلك من خلال بناء المعرفة وتعزيز الحوار بين المشاركين حول القضايا والتحديات الرئيسية التي تعوق الحوكمة الرشيدة للهجرة في المنطقة وتهدد صمود المهاجرين. كما وفرت الجلسة للمشاركين منصة لتبادل الممارسات الجيدة والإنجازات الرئيسية والتحديات بناءً على نتائج أول استعراض إقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية.

L.azzam

الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

مرفق

جدول الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030

الهدف	الغاية/ المقصد
الهدف 1 القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	1.1 – القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم
	1.3 – استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030
الهدف 3 ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	3.1 – خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي بحلول عام 2030
	3.2 – وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 000 1 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 000 1 مولود حي

.....

	3.3 – وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030
	3.4 – تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030
	3.8 – تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة
الهدف 4 ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع	4.1 – ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030
	4.3 – ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030
	4.6 – ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030
	4.b – الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020

.....

 الهدف 5 تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	5.5 – كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
 الهدف 8 تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	8.3 – تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية
	8.5 – تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030
	8.6 – الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020
	8.7 – اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025
	8.8 – حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة

.....

	8.10 – تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها
الهدف 10 **الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها**	10.2 – تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030
	10.3 – ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد
	10.7 – تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة
	10.c – خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030
الهدف 11 جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	11.1 – ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030

.....

 الهدف 13 اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	13.b – تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة
الهدف 16 التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	16.1 – الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان
	16.2 – إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم
	16.9 – توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030
 الهدف 17 تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة الشؤون المالية	17.3 – حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية
	17.18 – تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020

L.azzam

.....